المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: عرض كتاب "الاستبداد النفطي في العراق المعاصر" تأليف أ.د. سليم الوردي
اسم الكاتب: د. أثير ناظم الجاسور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2266
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاستبداد النفطي في العراق المعاصر.

تأليف / الاستاذ الدكتور سليم الوردي.
عدد الصفحات / ١٩٥
دار النشر / دار الجواهري، شارع المتنبي، بغداد، ٢٠١٣.

عرض / الدكتور أثير ناظم الجاسور.

يُعد النفط العنصر الاساس وعصب الصناعة في عالم اليوم الذي أنتقل من موجة لأخرى وهو اليوم يدخل في أغلب الصناعات المهمة في العالم وكل دول العالم المتقدم يدخل النفط كعامل متميز في صناعتها، كما ويدخل كعامل محفز لأغلب الصراعات في العالم وعليه فقد قسمت الدول الكبرى المناطق التي تطفو على النفط إلى مناطق حيوية أو مناطق نفوذ استراتيجي، أما الدكتور سليم الوردي في مؤلفه هذا فيتناول التأثير السلبي لهذا المورد الطبيعي على الوضع العراقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولما للاقتصاد الريعي من دور اساس في تحديد العلاقة بين السلطة والمجتمع وكيف تغلل الاستبداد لجسد السلطة واعتباره محرك عملها.

هذا الكتاب يتضمن سبعة فصول، ففي مقدمته يطرح الكاتب سؤالاً يلح على العراقيين في كل مرحلة من مراحل انتقالهم من استبداد آخر " لماذا وصل بهم الحال إلى ما هو عليه من واقع مزرٍ مع أن العراق تتوفر فيه جميع عوامل التنمية المستدامة: المادية والمالية والبشرية، الامر الذي لا يتوفر في مجتمعات اخرى"، ايضاً يتطرق للطابع الانتقالي الذي يُسم الظواهر السياسية الاقتصادية والاجتماعية في حركة المجتمع المعاصر، وتختزن ظاهرة الانتقال بين نمط الحياة القديم ونمط الحياة المتوخى، وتعتمد عملية التفاعل بين القديم والجديد وخيبة الامل التي عشها ولا يزال يعيشها العراقيين هي حصيلة تجعل اقتطاف الثمرة قبل أوانها، ومن استعجل الشيء قبل اوانه عُقب بحرمانه".

في الفصل الاول: يبدأ الكاتب بعنوان مقتربات وفي مستهل الفصل يتناول عملية تسرب النفط إلى حياة العراقيين والتحكم في جميع أوجهها الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكيف وقع العراقيون في شباكه وهو ما اسماه بالدوامة، على اعتبار العراق لم يعاني من ازمات وأنا معضلات يستعصى الخروج منها وكيف تعاملت الحكومة على تطويق الازمات ظرفياً لكن ذلك على حساب احتدام ازمات اخرى، فمثلاً تتجه الحكومة إلى معالجة البطالة باستحداث المزيد من الوظائف العامة في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية بيد أن هذه التدابير لا تقضي على البطالة بل تنقلها من الشارع إلى أجهزة الدولة (البطالة المقنعة)، ويتناول الاستبداد من جانبه السياسي وجذوره والاستبداد الشرقي، وأن ما يجمع بين صفوف الاستبداد هو قدرتها على إعادة انتاج نفسها، ويستشهد الكاتب بمقولة لعبد الرحمن الكواكبي " يهتم الشرقي في شأن ظالمه غلى أن يزول عنه ظلمه، ثم لا يفكر فيمن سيخلفه أو يراقبه فيقع في الظلم ثانية ويعود للظلم إلى ما لا نهاية"، ويتطرق الكاتب للاقتصاد الريعي فهو يقدم صياغة العلاقة بين سلطة الحكم والمجتمع، ويطلق تسمية الاستبداد النفطي الذي يعبر عن زيجة بين تسيد عوائد النفط واستبداد النخبة الحاكمة فيخضعان الاقتصاد والمجتمع لإرادة منفردة مما يجعل صفحات المشروع العراقي السياسي تتأثر بشكل مباشر بعوائد النفط.

أما الفصل الثاني: يتناول الباحث بنوع من السرد بدايات تأسيس الدولة العراقية وكيف كانت تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية كمصادر اساسية لتمويل تخصيصات الموازنة العامة للدولة وتصدير الفائض منها للخارج، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تساعد على تنظيم الزراعة وتوفير مستلزمات نموها، وكيف حققت المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية من السنوات ١٩٢١ – ١٩٥١ فوائض كبيرة، وعليه أم ما يميز العقود الثلاثة من عمر العهد الملكي هو اعتماد الحكومة في تمويلها على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي شهد الاقتصاد العراقي تحولات خطيرة في مسيرته الاقتصادية التي تمثلت في الزيادة الصاعدة لعوائد النفط على اثر ابرام اتفاقية مناصفة الارباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية، مما ادى فيما بعد إلى تردي أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وبين الكاتب هذه الزيادة من خلال طرحه للأرقام ومخططات تؤشر هذا

التحول الحاصل في زيادة العوائد النفطية، فعلى سبيل المثال كانت إيرادات النفط تمثل ٦% حتى عام ١٩٥٠ لكنها قفزت إلى نسبة ٦٢% عام ١٩٧٩، بالتالي فقد شهد القطاع الزراعي تراجعاً في انتاج المحاصيل الزراعية، الامر الذي أدى إلى الاعتماد على زيادة استيراد المواد الغذائية، بالتالي فأن الاقتصاد العراقي ومنذ سبعينيات القرن الماضي قد بات يمشي على ساق واحدة فالنفط كان وما زال سلعة سياسية وأداة بيد الاحتكارات العالمية، أن زيادة عوائد النفط واعتباره مصدر خير ورفاهية أدى بتراجع دور الدولة في رعاية قطاعات الاقتصاد الوطني غير النفطية وبدلاً من أن يكون النفط راعياً لقطاعات الاقتصاد العراقي تحول إلى ذئب يفتك بها، ويعطي الكاتب مثلاً عن النرويج كدولة رفاهية بعد أن تبلور الفكر الاقتصادي السياسي فيها من خلال رؤية عقلانية حول آفاق تطور النرويج، فهي تعد رابع دولة في العالم في معدل دخل الفرد السنوي الذي يبلغ ٣١٨٠٠ دولار.

والفصل الثالث: تحدث الكاتب عن المشروع السياسي العراقي بدلالة النفط ويتضمن المشروع السياسي الذي سبق تسيد النفط للمشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي مع بدايات تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، وأطلق الكاتب الصفة الليبرالية على هذه الفترة وشهدت هذه الحقبة بداية خروج الجماعات العراقية المنغلقة على نفسها والتي بدأت تنشط من الجوانب التنظيمات السياسية والمدنية العابرة للانقسامات العصبوية ثم الانتقال إلى صفحة الاستبداد النفطي من خلال اليسر المالي الواضح في السنوات الاخيرة من العهد الملكي بالنسبة للحكومة وبصورة واضحة ونتيجة للزيادة المطردة في إرادات النفط، كما شهدت هذه الفترة تراجع بعض الحريات السياسية وميل الحكومة للبطش والقمع والاستبداد، ويعزو ذلك إلى تراجع دور الحركات الجماهيرية في خمسينيات القرن الماضين وايضاً زيادة الحكومة في استخدام الوسائل العنيفة في قمع الحركات المعارضة لسياستها.

وحتى بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شهدت زيادة كبيرة في صفحة الاستبداد النفطي، لكن بسبب تعاطف الجماهير مع الزعيم عبد الكريم قاسم الذي تميز بالزهد والتعاطف مع الفقراء عدت عوامل حكمت الوجهة الرومانسية عند

الجماهير بتغاضيها الطرف عن التغييرات التي حدثت في البنية التحتية للمجتمع العراقي، بالتالي فأن قانون الاصلاح الزراعي كضربه قاصمة للملاك الزراعيين الداعي إلى توسيع القاعدة المجتمعية للملكية الزراعية الخاصة، لكن هذا القانون أو القوانين الاخرى لم تحفز الفلاح العراق على التشبث بالأرض ومواصلة الانتاج الزراعي وتشهد على ذلك الهجرة الكبيرة التي عدها البعض مليونيه لأبناء الريف إلى المدن، وعليه وبمرور الوقت وتحديداً شهدت السنوات من ١٩٧٢ – ١٩٧٨ نكوصاً مطلقاً في أنتاج المحاصيل الزراعية، أما على مستوى الارقام فقد أنخفضت مشاركة القطاع الخاص في تكوين (الرأس المال الثابت) وهو ذلك الجزء من القدرات الانتاجية الانية الموجهة إلى انتاج السلع الانتاجية لزيادة طاقة البلد الانتاجية كالمكائن والآلات والانشاءات والابنية، لقد بدى عبد الكريم قاسم تعاطفاً واضحاً مع الطبقات الفقيرة والكادحة فحدد العمل الليلي بسبع ساعات والنهاري بثمان ساعات، كما رفع الحد الادنى من الاجور الخاصة بالعمال غير المهرة واجبر المؤسسات الصناعية التي تضم (١٠٠ عامل) فأكثر إلى بناء دور سكنية لعمالها، واقدمت الحكومة على بناء (١٠٠٠٠) دار سكنية لسكان أكواخ الطين والصفيح سنتي ١٩٥٩ – ١٩٦٠، وعليه فقد اتضح من قراءة هذه الفترة من عمر الدولة العراقية أن طبقات المجتمع العراقي كافة انتفعت من برامج تورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الاصلاحية باستثناء ملاك الاراضي الزراعية الذين طالهم الاصلاح الزراعي.

الفصل الرابع: في هذا الفصل تم تناول موضوع في غاية الاهمية تمثل في تناول الطبقة الوسطى فمن غير الممكن تناول دراسة المشروع الساسي العراقي بكل ما يشهده من تحولات دون التطرق للطبقة الوسطى والدور الذي وقع على عاتقها في دفع حركة المجتمع إلى الامام، في بداية نهوض هذه الطبقة سجل المخطط الطبقي الماركسي حضوراً واضحاً في الفكر السياسي العراقي والذي عُد فيما بعد المفتاح الرئيس لليسار العراقي والفصائل السياسية التي تأثرت به، حيث يرى الماركسيون أن معرفة الخارطة الطبقية للمجتمع والسلطة الحاكمة يعد مفتاحاً لمعرفة الصراع بين الطبقات، بالتالي من الضروري تعميم برامج التغيير الثوري للمجتمع، وهذا ما جعل

الحزب الشيوعي العراقي يسارع ابان كل تغيير سياسي إلى توصيف الطبيعة الطبقية للنظام السياسي الجديد ويحدد في ضوئه موقفه منه.

يطرح الكاتب سؤالاً مفاده "كيف نصنف المجاميع الفاسدة في مؤسسات الدولة (عمودياً وأفقياً) وهي تتطاول على المال العام وتستأثر بجزء لا يستهان به من ثروات الشعب، من قبل هؤلاء أثرياء (الحواسم) هل يشكلون طبقة بسبب ثرائهم الفاحش غير المشروع؟، أن المصلحة هي الدافع للفرد أو الجماعة لتلبية حاجاتهم المادية والروحية بصرف النظر عن نطاق تلك الحاجات وكونها مشروعة أو غير مشروعة، أما المصالح الطبقية فهي تلك التي تنشأ في حلقة من حلقات الانتاج الاجتماعي ولا تتحقق عملية الانتاج الاجتماعي من دونها، وعليه يعود الكاتب لطرح سؤالاً ثانياً " لمن تعود ملكية الثروات النفطية في العراق؟، حقيقة أن منظومة الاستبداد النفطي في جوهرها هي حصيلة اتحاد السلطة الحاكمة المستبدة بالثروات النفطية فنجد أن عوائد النفط تخدم هيمنة الحاكم المستبد في المجتمع، بالتالي باتت السياسة تتحكم بمسارات الاقتصاد لذلك لم تسفر منظومة الاستبداد النفطي عن تركيبة طبقية واضحة المعالم، وقد نشأت شريحة ميسورة من المقاولين تُوكل أليهم المقاولات الحكومية التي درت ارباحاً وفيرة إلى جانب شريحة الوسطاء والسماسرة، ايضاً لجأت السلطة طيلة الثلاث عقود الماضية إلى محاولة تنشيط المؤسسة العشائرية واستنبات شريحة من رؤوساء العشائر الذين يدينون بالولاء المطلق لسلطة الحاكم، وعلى هذا النحو عمل الاستبداد النفطي في العراق على تشويه اللوحة الطبقية للمجتمع العراقي، واستعاض عنها بشرائح اجتماعية طفيلية لقيطة وهذا يتأتى من الاضطراب الحاصل في الفكر السياسي لفقدان البوصلة الموجهة للسياسات وبرامج النخب الحاكمة، فلم يعد من الغريب أن نجد أن شيوعياً تحول إلى بعثي وبالعكس ومتدين تحول إلى قومي، وهذا يعكس ظاهرة التقلب في الفكر السياسي التي سماها الكاتب بـ(انتهازية الوعي)، بالتالي فأن العراق منذ تأسيس الدولة ولغاية اليوم وهو يعيش مرحلة انتقالية فالطبقة الوسطى من نشأتها في العهد الملكي خلقت في أجواء مدينية لا تأسرها اصفاد العشائرية والطائفية والمناطقية ويعزو ذلك بالتعددية التي أتسمت بها قيادات الاحزاب

السياسية العلنية والسرية أنذاك ما أهلها بأن تلعب دوراً وطنياً، لكن هذه الطبقة حين أمسكت بزمام الحكم في العهد الجمهوري خيل أنها قادرة على احتواء الانقسامات المجتمعية السياسية وتطويعها، لكن اعلان عبد الكريم قاسم بأنه فوق الميول والاتجاهات ساعد على ظهور النزعة الاحتوائية، وجاءت فترة عبد السلام عارف لتحوي على خليطاً عجيباً من النزاعات المتقاطعة بين قومية واسلامية وطائفية ومناطقية مما جعل من المتعذر أن ننسبه إلى مرجعية فكرية محددة، أما صدام حسين فهو يعد النموذج بالنسبة للنزعة الاحتوائية فإذا كان عارف متخبطاً فأن صدام عدها برامج عمل دأب على تطبيقها بشراسة، حيث تجلت نزعة الاحتواء في مقولته الشهيرة "كل العراقيون بعثيون وأن لم ينتموا" وهذا كان واحد من عمليات اختزال المواطنة العراقية بعقيدة البعث وحول العناوين العمالية إلى عناوين وظيفية، لعل البعض يصاب بالإحباط عن قراءة الرؤية التي تناولت الطبقة الوسطى العراقية فهي لا تزال متعثرة في مسيرتها، وذلك بسبب سوء ادارتها شؤون المجتمع اقتصاداً وسياسة و ثقافة.

الفصل الخامس: تناول هذا الفصل ثقافة الاستبداد النفطي، وهنا يطرح الكاتب الصراع بين النخلة وبئر النفط الذي استطاع الاخير من التأثير وبشكل سلبي على الاولى، أي بين العطاء الدائم عبر الاف السنين ورمز الحضارة، وبين مصدر ينضب في يوم من الايام وكيف نتج تسيد النفط للمشاهد السياسية والاقتصادية عن القيام بمجازر للنخيل بدأت منذ أواسط خمسينيات القرن الماضي، علماً أن شريعة حمورابي حرمت قطع النخلة والواحدة ويدفع قاطعها غرامة باهضه فالنفط أثر بدرجات كبيرة على هذه الثروة المثمرة، حيث كان العراق البلد الاول في العالم بعدد اشجار النخيل وتقدر بـ(٣٣ مليون نخلة) أما الان فزهاء (٩ مليون نخلة) وذات انتاجية متردية، مما جعل الكاتب يعطي مقارنة بين العراق والامارات حيث بلغ عدد النخيل في الامارات في السنوات الاخيرة (٤٠ مليون نخلة).

من جانب اخر اجهز الاستبداد النفطي على المشروع الثقافي الذي أوصله إلى الكسل والخمول الشديدين، وبعد أن ربط شرائح واسعة من المثقفين بمشيمته وسحق كل من كان خارج هذه الدائرة التي رسمها له، فبعد أن كان المثقف العراقي

يقف في طليعة الفصائل المناضلة في سبيل نيل الشعب حقوقه اصبح في ظل الاستبداد النفطي منشغلاً بهمومه الخاصة ومصالحه الفئوية، ايضاً كان للنزعة الانقلابية أثر على الثقافة السياسية للعراقيين من خلال اعتبار الجيش " هو العامل الحاسم في تحريك الاحداث، ولا يمكن للمجتمع من دونه أن يخرج من الازمات"، أما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ فقد غذى السياسيون وثنية النفط لدى الجماهير.

أما الفصل السادس: تناول هذا الفصل الاستبداد النفطي بوصفه منظومة، وعلى اعتبار اننا كثيراً ما نتعامل مع أعراض الظاهرة أو الاهتمام بواحدة من عناصرها واغفال العناصر الاخرى، ففي فترات كنا نلعن العهد الملكي بوصفه ميالاً للاستعمار ولكننا ميالين لأيامه في نفس الوقت، ونشيد بحكم عبد الكريم قاسم وعفته وزهده ويفوتنا أن فترة حكمه الفردي هو الذي يسر الإطاحة به، ونلعن صدام حسين ونظامه وشراسته وطيشه الذين قادا إلى انهيار العراق اقتصادياً واجتماعياً ولا نتعمق بالقاعدة الاجتماعية والاقتصادية التي استند عليها في حكمه، بالتالي فأن القضية تقف عند منظومة من العناصر كانت هذه الانظمة نتاج لها، وهذه المنظومة لم تتقوض بسقوط نظام صدام حسين بل هي ما زالت قادرة على تجديد نفسها، فأن زيادة عوائد النفط كانت ولا تزال العنصر الاساس في منظومة الاستبداد النفطي في العراق وتحديد مساراتها وهذا يأتي من سيطرة الحكومة على الثروة النفطية، وعلى هذا فأن منظومة الاستبداد النفطي في العراق تتمثل في عوائد النفط والسلطة الحاكمة وقاعدتها المتمثلة بالطبقة الوسطى، وقد رهن مستقبل الطبقة الوسطى بزيادة العوائد النفطية ففي سنوات الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي توقف شريان النفط عن التدفق مما نتج عن ضعف السلطة الحاكمة على أجهزة الدولة والمجتمع لان الطبقة الوسطى سحقت بسبب الظروف الاقتصادية القاسية، وباتت لا ترى افقاً للتنمية ومعالجة المشاكل إلا بزيادة عوائد النفط وبهذا فقد ارتبطت بمشيمة الاستبداد النفطي.

ايضاً يتناول الكاتب مسالة في غاية الاهمية التي تبحث في التضخم الذي اصاب اجهزة الدولة من خلال السماح بتوفير فرص عمل داخل جهاز الدولة، فهم بهذا الحال ليس باستطاعتهم انهاء البطالة بمعيار الجدوى الاقتصادية بل ينقلون البطالة من

الشارع إلى مؤسسات الدولة وهذا ما هو حاصل في المؤسسات الامنية والمدنية، أن ضلوع الاحزاب السياسية المتنفذة في قضايا الفساد يفسر أسباب ممطالة المناقشة على كثير من القوانين التي تعد رئيسة في عمل الدولة، بالتالي فان الديمقراطية تقوم على ساقين الحكومة والمعارضة أما في العراق فالعمل السياسي يقوم على ساق واحدة وهي الحكومة لذى نراها تمشي حجلاً، فالمعارضة في الديمقراطيات العريقة تعني الاختلاف في الرؤى والبرنامج السياسي أما في العراق متعني الاقصاء والتهميش، أن الصراع بين الكتل السياسية المتنفذة في العراق لا ينصب على اختلاف البرامج السياسية الداعية للتطلع إلى مستقبل العراق بقدر ما هو صراع على حصة كل كتلة في تشكيلة الحكومة التي تتحكم بعوائد النفط، أن المنظومة الديمقراطية في العراق في ظل منظومة الاستبداد النفطي تعني التواطؤ على اقتسام الكعكة.

الفصل السابع: يتناول سليم الوردي في هذا الفصل عملية اختراق منظومة الاستبداد النفطي إذ عدها منظومة عصية الاختراق فهي ليست بنظام مستبد اطيح به فأزيل وليست بأزمة ظرفية، بل هي منظومة قد ثبتت ركائزها في الاقتصاد العراقي وتغلغلت في نسيج وعي العراقيين وثقافتهم فصاروا يرهنون مصائرهم وتطلعاتهم بزيادة عوائد النفط، فالثوة النفطية بين الملكية والحيازة واستخدام اصطلاح " الاقتصاد السياسي للعراق" مما يفتح افقاً للتعاطي مع الثروة النفطية في كونها تعبر عن العلاقات انتاجية بين المجتمع والسلطة الحاكمة، وعليه تعاظمت عوائد النفط خصوصاً بعد التأميم لكي توضع بين ايدي القائمين على الدولة، واهم خطوة في تفكيك منظومة الاستبداد النفطي في العراق تتمثل في انتزاع حيازة عوائد النفط والغاز من الحكومة فلا تعود قيمة لها، بصورة اكثر وضوحاً العمل على عدم سيطرة الحكومة على عائدات النفط بشكل تام، الخطوة الثانية هي ترشيد الدولة العراقية لا يكتب لعملية الاختراق النجاح إلا بترشيد جهاز الدولة بل اعادة بنائها أو ترشيقها، الخطوة التالية تتمثل في توزيع عوائد النفط من خلال الانهاء التدريجي لحيازة الحكومة المطلقة للعوائد النفطية وتحويلها لواحد من الجهات المستفيدة من تلك العوائد لتمويل موازنتها العامة، بينما تخصص بقية العوائد لتمويل صناديق اجتماعية وانمائية وهو ما سيضع حداً لولاية

الحكومة المطلقة على عوائد النفط، وعلى الاحزاب السياسية التي تدعي الدفاع عن حقوق الشعب العراقي ان تضع قضية توزيع العوائد النفطية بشكل عادل في برامجها السياسية.

وتحدث الوردي عن صندوق توزيع عوائد النفط، وصناديق الاعانات الاجتماعية التي تمثلت بـ (صندوق اعانة العاطلين عن العمل، صندوق اعانة ضحايا وعوقي الاستبداد والعنف السياسي، صندوق اعانة الايتام والارامل وصندوق رعاية المسنين)، ايضاً صندوق اسكان الاجيال القادمة تنطلق هذه الفكرة من ضرورة تنمية روح المواطنة لدى النشيء الجديد وان الملايين من ابناء الشعب العراقي لا يملكون داراً يأوون اليه، ويمول هذا الصندوق من اقتطاع نسبة معينة من عائدات النفط ويفتح بأسم كل مولود عراقي جديد من كلا الجنسين، ايضاً صندوق دعم الثقافة وهنا يؤكد الكاتب على دعم الثقافة لا دعم المثقفين لان الثقافة اكبر من ان تشخصن او تختزل في اسماء معينة تحتاج لدعم مالي.

هذه الصناديق تكون مستقلة عن الموازنة العامة للحكومة وتدار من خلال مؤسسات مستقلة على غرار المفوضيات المستقلة.

يختم الكاتب مؤلفه بذكر انطلاق شرارة الصراع بين الشعب العراقي والسلطة الحاكمة حول حيازة الثروة النفطية في ايلول ٢٠١١ حين طُرح على مجلس النواب " مشروع تشكيل مجلس النفط والغاز" واصرت الحكومة على ان يترأسه رئيس الوزراء، بينما ذهبت كتل نيابيةإلى ان تترأس المجلس شخصية مستقلة وان يكون ارتباطه بمجلس النواب عندها لجأت الحكومة إلى تمييع الموضوع.

يعد التصدي لمنظومة الاستبداد النفطي اشرس معركة خاضها العراقيون في تاريخهم المعاصر لأنها معركة مع غيلان تأخذك من حيث لا تدري وتهلكك وتستدرجك إلى شباكها وفخاخها من دون ان تشعر، يواجه العراقيون ثلاث قضايا مصيرية: الادارة الرشيدة للموارد النفطية لمصلحة الشعب العراقي، مشكلة شح مياه دجلة والفرات، ومشكلة التلوث البيئي إذ يعد العراق في المرتبة الثالثة من حيث مناسب التلوث حتى بات التلوث يحصد عشرات الاف ارواح العراقيين.

لقد غرست ثقافة الاستبداد النفطي في وعي العراقيين قناعة " ان زيادة النفط تمثل قارب النجاة الذي سينقلهم من الوضع المزري الذي هم عليه"، من دون ان يأبهوا بما قد يترتب على ذلك من هوس نفطي يربك موازنات حياتهم ويتيح للفساد المالي المستشري في الدولة العراقية وعاءً أكبر يغترف منه موارده.